العلاقات الالمانية – التونسية (1965 – 1974) دراسة تاريخيه

م. د. ريزان جلال احمد

وزارة التربية/ الكلية التربوية المفتوحة

E: jalalrezan1@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2020/8/7

تاريخ القبول : 2020/9/26

الملخص:

وصفت علاقات ألمانيا الاتحادية مع تونس بأنها علاقات جيدة، تعود الى اتفاقية توظيف العمال التونسيين عام 1965، الذين أسهموا في أعادة أعمار ألمانيا الاتحادية بعد الحرب العالمية الثانية (1939–1945)، ثم تطورت بعد ذلك وشملت جميع المجالات، وتمكن الجانبان الالماني والتونسي من تحقيق نتائج ايجابية وحرصا على مواصلتها حتى اليوم.

الكلمات المفتاحية: العلاقات _ المانيا _ تونس

German-Tunisian Relations (1965 - 1974) a historical study

Dr. Razan Jalal Ahmed

Ministry of Education / Open Educational College

jalalrezan1@gmail.com

07805788052

Receipt date: 7/8/2020

Date of acceptance: 26/9/2020

Abstract:

The Germany – Tunisian Relationships are old one and dated back to the period where the Tunisian workers were contracted in 1965 to re-construct Germany after the 2nd world war (1939-1945) The Germany – Tunisian Relationship got developed and included all the fields, it was not confined to one side. The both parties were able to achieve important results through this relationship and they both exerted their efforts to preserve these relationships that were not affected by any external event. This resulted into having this relationship continue steadily, and got increased day –after- day.

Key words: Relationships _ Germany _ Tunisia

.

المقدّمة:

انتهجت المانيا على اثر هزيمتها في الحرب العالمية الثانية(1939–1945) سياسة ألبناء الاقتصادي واستعادة قوتها المعهودة في ذلك المجال والابتعاد عن القوة العسكرية، وفي ضوء تلك الاستراتيجية سعت الحكومة الألمانية لبناء علاقات اقتصادية مع دول العالم، و من ضمنها دول حوض البحر المتوسط ولاسيما تونس، وفي المقابل فأن تونس بعد استقلالها عام 1965، طمحت الى بناء اقتصادها الوطني وتخليصه من التبعية الاقتصادية لفرنسا، لذلك عملت على تنويع مصادر اقتصادها الوطني، واقامة علاقات اقتصادية مع الدول كافة، ومن هذا المنطلق التقت المصالح الألمانية التونسية وأسست الى علاقات اقتصادية وسياسية متوازنة مبنية على الثقة المتبادلة بين الطرفين.

سلطت الدراسة الضوء على تلك العلاقات من العام 1965، وهو العام الذي بدءت ألمانيا الاتحادية علاقاتها الاقتصادية الفعلية مع تونس وتوقيعها اتفاقية توظيف العمال التونسيين في ألمانيا، وقد توافق ذلك مع أهداف تونس الخارجية في بناء علاقات متوازنة مع معظم دول العالم وتأتي في هذا الإطار ألمانيا الاتحادية، وحدد التاريخ عام 1974 نهاية الدراسة هو العام الذي شهد زيادة وتعزيز ألتعاون ألسياسي والاقتصادي ومجالات عديدة أخرى.

اولاً: العلاقات الألمانية– التونسية في الميدان الاقتصادي

لاشك أن البنية التحتية الألمانية قد دمرت أثناء الحرب العالمية الثانية، و منها مرافقها الاقتصادية العامة، وتراكمت ،الديون، والمبالغ الطائلة عليها كتعويضات لدول الحلفاء(سليم، د.ت، ص479) الا ان مشروع مارشال (مكريدس، 1966، ص356 ؛ راسل، 1962، ص117؛ ويبر، 2005، ص45) Marshall plan شكل نقطة الانطلاق نحو بناء دولة ألمانيا الاتحادية بنظام اقتصادي، واجتماعي على وفق النموذج الأمريكي، كما ساعد على الإسراع بعملية الإنتاج الصناعي والنهضة الاقتصادية (Adenauer, 1965, p 170–173 ؛ مجلة السياسة الدولية، 1985، ص95) ، وبعد الانتعاش الاقتصادي السريع لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وأعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية بموجب الخطة الاقتصادية التي وضعها خبير الاقتصاد الألماني لودفيج أرهارد (Ludwig Erhard) (القصاب، 1986، ص241– 243) سعت ألمانيا الاتحادية لتوسيع علاقاتها الاقتصادية (أيفانز، نوينهام، 2004، ص422 ؛ النعيمي، 1981، ص16)، شهدت ألمانيا منعطفاً مهماً في سياستها الخارجية، إذ اتسمت بتأييدها المطلق والواضح للولايات المتحدة الأمريكية والتضامن مع حلف الشمال الأطلس (جبران، د.ت، ص13)، وعلى هذا الأساس تبنت نهجاً خاصاً في التعامل مع الدول العربية عامة ودول المغرب العربي خاصة يقضي بتغلب الاعتبارات الاقتصادية على القضايا الجيوسياسية، وفي مقدمة تلك الدول تونس، التي امتازت سياستها معها بتطور العلاقات الاقتصادية، وذلك لحاجة الجمهورية التونسية لشركاء أوربيون غير الفرنسيين لدعم استقلالها الاقتصادي (ويبر، ص124_125).

شهد الاقتصاد الألماني منذ العام 1955 ازدهارا ملحوظاً، أذ زادا طلب الحاجة الى عمال مهرة، في الوقت الذي بني فيه جدار برلين (، 1994، Sen p 9) ، الذي منع انتقال عمال المانيا ألديمقراطية الى ألمانيا الاتحادية للعمل (

sen , p 10)، في ظل هذه الظروف أعلنت ألمانيا الغربية عن حاجتها الى خمسمئة الف وظيفة شاغرة، وكان عدد العمال الألمان العاطلين عن العمل مائة وثمانون الفاً، لذلك لجأت ألمانيا الاتحادية الى حل المشكلة وسد نقص اليد العاملة المحلية من خلال استقدام العمالة من خارج البلد، وأبرام عقود التوظيف مع بعض بلدان جنوب اوربا، ودول المغرب العربي، وتركيا، وكانت تونس واحدة من البلدان التي عقدت ألمانياالاتحادية معها اتفاقية خاصة بالعاملين، و كانت خطوة إيجابية في تطور مستوى العلاقات الاقتصادية بين الجانبين (Akgunduz. A, 1993, p1).

عَد عام 1965،هو البداية الفعلية للعلاقات الاقتصادية بين ألمانيا الاتحادية والحكومة التونسية، إذ وقع في هذا العام اتفاقية توظيف العمال التونسيين في ألمانيا الاتحادية، كان لهذه الاتفاقية أثرها الواضح في تحسين أحوال العمال التونسيين المادية والفنية، وزيادة في دعم الاقتصاد التونسي (جريدة العمل التونسية، 1969).

تصاعد نشاط ألتعاون الألماني التونسي فعقدت الاتفاقيات التجارية، والاقتصادية، وجرت المفاوضات الاقتصادية والمالية في العاصمة بون في 21 نيسان 1969 ترأس الوفد التونسي السيد البشير ناجي مدير التعاون الدولي لشؤون الدولة الخارجية، وبعد جولة من المفاوضات توجت بمجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية في الميدان الزراعي، فضلاً عن أتفاق تسويق المشروبات الكحوليةٍ التونسية الى ألمانيا الاتحادية (جريدة الحياة اللبنانية، 1969)، كما تم الاتفاق على دفع الحكومة الالمانية مساعدات مالية تقدمها الى الحكومة التونسية على شكل قروض مالية طويلة الأجل وبلغت قيمتها أربعين مليون مارك ألماني كمساعدات انمائية، بعد مفاوضات أستمرت خلال المدة ما بين الخامس عشر والرابع والعشرين من نيسان 1969، وقع الاتفاق في وزارة خارجية ألمانيا الاتحادية في العاصمة بون، الدكتور هركوت (Hercott)، وزير الدولة للشؤون الاقتصادية، في حين مثل الجانب التونسي السيد البشير ناجي السفير، وحددت مدة استيفاء القرض ثلاثون سنة وبفائدة 2.5%، ولم يكن هذا القرض الأول، إذ سبقته في عام 1968 قرض قدمته ألمانيا الاتحادية الى تونس قيمته 160 مليون مارك، وبفائدة بلغت 3% (جريدة العمل التونسية، 1969).

انتهت المفاوضات التي جرت في الخامس عشر والرابع والعشرين من نيسان 1969، بتوقيع سبع اتفاقيات، وعدت وثائق تخص ألتعاون بين البلدين عام 1969، شملت التجارة والتمويلات الخاصة وأخرى للتعاون الاقتصادي بين البلدين، وتسهيل وصول اليد العاملة من تونس الى ألمانيا الاتحادية، كانت الأخيرة تطمح من ذلك التعاون تأكيد رغبتها في تنمية الاقتصاد التونسي ، والذي يصب في زيادة اعتماد الأخيرة عليها، أي زيادة العلاقات التجارية بين البلدين (تقرير سفارة الجمهورية العراقية، 1969، ص4).

استخدمت ألمانيا الاتحادية الأيدي العاملة التونسية لسد العجز الحاصل لديها في اليد العاملة، لكنها بالوقت نفسه كانت تسعى لتحل محل فرنسا في تونس من خلال تقوية العلاقات الاقتصادية، وهذا السبب كان وراء منحها القروض لزيادة ثقة الأخيرة بها، وبالتالي اعتمادها الاقتصادي الكامل عليها (شامية، 1970، ص741).

وفي المناسبة ذاتها أكد مستشار حكومة ألمانيا الاتحادية ويلي براندت (willie Brandt) على حسن العلاقة والتعاون بين بلاده والحكومة التونسية قائلاً: "سيسمح الاتفاق الذي أبرم بين تونس وبين المجموعة الاقتصادية الأوربية بأن تزيد في حجم هذا التعاون" (الكيالي، د.ت، ص158).

تطورت العلاقات الاقتصادية الألمانية التونسية بعد زيارة وزير خارجية تونس الحبيب بورقيبة الأبن (الجمهورية التونسية، 1995، ص235-236) لألمانيا الاتحادية في كانون الثاني 1970، وأجتمع خلالها مع مستشار ألمانيا الاتحادية السيد ويلي براندت وعدد أخر من المسؤولين الألمان، وكان غرض الزيارة زيادة ألمساعدات الاقتصادية الألمانية الى تونس، كما طلب أثناء اجتماعه بنواب الجامعة الألمانية للصناعة من أصحاب الصناعات ،تقديم مساعداتهم للصناعة التونسية، التي يُشكل استقرارها السياسي والاقتصادي ضماناً لرصد رؤوس الأموال الخاصة كما دعاهم الى الاستثمار فيها، وكانت نتيجة الاجتماع إيجابية، أذ تم توقيع أتفاق بين البلدين، اقتضتها بتزويد ألمانيا الاتحادية بالفسطاط التونسي وانجاز مشاريع ألمانية في تونس (شامية، 1970، ص522).

أتت زيارة الوزير التونسي للشؤون الخارجية الى جمهورية ألمانيا الاتحادية، بعد الزيارة التي قام بها الرئيس التونسي عام 1966 وعام 1968، الى ألمانيا الاتحادية (جريدة العمل التونسية، 1970) أعقبتها زيارة مماثلة من قبل المستشار الألماني ويلي براندت الى الجمهورية التونسية بتاريخ الثامن من كانون الثاني 1970، أكد فيها على العلاقات الحسنة بين تونس وألمانيا الاتحادية، والتي أدت ومنذ سنوات الى التعاون وعلى نطاق واسع في الميدان الاقتصادي كما كان للاتفاق الذي أُبرم بين تونس والمجموعة الاقتصادية الأوربية، ان زاد من حجم التعاون الألماني _ التونسي (جريدة العمل التونسية، 1970).

قدمت ألمانيا معونات و مساعدات عديدة إلى تونس، و ذلك ضمن برنامج الإغاثة الغذائية قدرها تسعة الاف طن على آثر الاتفاقية المبرمة في 31 آذار عام 1970، والمتعلقة بمنح تونس احد عشر الف طن من القمح (جريدة العمل التونسية، 1970) كما شملت المعونات التي قدمتها ألمانيا الاتحادية الى تونس ضمن سياسة تقديم المعونات، معونة عسكرية تمثلت بمنح الحكومة التونسية سيارات كبيرة الحجم وأجهزة أرسال، وكان ذلك على أثر الزيارة التي قاما بها النائبان في البرلمان الألماني هما السيد أيفون كليش (IphoneKlischee) من الحزب الديمقراطي المسيحي والسيد كلوس ريختار (Clos Riktar) من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، بعد الزيارة التي أجروها الى بلدان حوض الأبيض المتوسط (شامية، 1970)، وأعقب ذلك، توقيع العديد من الاتفاقيات بين البلدين ففي الحادي عشر من أيار عام 1970، وقعت ألمانيا الاتحادية في العاصمة تونس أتفاقاً مثل الجانب التونسي السيد عبد العزيز الأحرم مدير التعاون الدولي في وزارة الخارجية، ومن الجانب الألماني، القائم بأعمال السفارة الألمانية في تونس، نص ذلك الاتفاق على تزويد ألمانيا تونس بخمسة الاف من القمح اللين فضلا عن تخصيص المبلغ الذي جمع من بيع القمح لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في تونس التي اشتركت بون و تونس في تنفيذها (تقرير سفارة الجمهورية العراقية، 1973، ص5).

مما تقدم عرضه نلاحظ ، حرص ألمانيا الحثيث في تقوية العلاقات بين البلدين، لتكون بمكان الصدارة في مجال الاقتصاد، لدى تونس ومما يؤكد ذلك توالي الزيارات بين البلدين، وعلى المستوى الرفيع.

و بهذا الخصوص زار ايرهارد أيبلا (Erhard Ebla) وزير ألتعاون الألماني تونس في 11 أب عام 1973، والذي قام بجولة من المفاوضات الاقتصادية الناجحة، فأكد رئيس الجمهورية التونسية الحبيب بورقيبة بعد ذلك للسيد إيرهارد أيبلا، أثناء لقاءهُ على ضرورة ألتعاون في مجال الزراعة والنقل وبعض المشاريع التي كانت قد ولاها اهتماما خاصاً (الجندوبي، 2017، ص7-8)، أن زيادة التبادل الاقتصادي بين البلدين أتى أوكله بالنسبة لتونس، إذ توالت المساعدات المالية التي قدمتها ألمانيا الأتحادية لتونس على شكل قروض لأصلاح أوضاعها الاقتصادية وتنميتها، ففي 13 كانون الأول عام 1973، وقع السيد بورقيبة الأبن المدير العام لبنك التنمية الاقتصادي التونسي، عقد قرض بقيمة عشر ملايين مارك، مكن هذا القرض المؤسسات التونسية العاملة في الميادين الصناعية والسياحية من تحسين أوضاعهم وتطويرها، والملاحظ أن ذلك العرض هو الأول من نوعه، منحتهُ ألمانيا الأتحادية الى بنك التنمية الاقتصادي التونسي (تولسي، www.dw.com/ar/12/5/2019، ص4).

ويؤشر ذلك مستوى قوة علاقة البلدين الاقتصادية، وفي الوقت ذاته زيادة اعتماد تونس الاقتصادي على ألمانيا، وتلك ما كانت تأمله الأخيرة من اجل تحقيق توسع اقتصادي في تونس .

وفي ظل سياسة منح القروض التي قدمتها ألمانيا الاتحادية الى الجمهورية التونسية، وقع السيدان محمد مقد يسر القائم بأعمال تونس في بون بالنيابة، والمدير العام للمصرف الألماني للتنمية، أثناء حفل نظم في 28 نيسان 1974، في مقر المصرف في فرانكفورت على منح قرض قدره سبعة ملايين مارك لتونس، ودرج القرض في أطار التعاون الألماني- التونسي لتمويل قرض متوسط وطويل الأمد لفائدة مؤسسات فلاحية صغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك من الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الجندوبي، ص6)، أعقب ذلك توقيع السفير التونسي في ألمانيا الاتحادية في الرابع من تموز عام 1974، مع المدير العام للبنك الألماني للتنمية على قرض لصالح الحكومة التونسية قيمتهُ مليون وثلاثمئة الف دينار تونسي، خصص لتمويل مشروع للري يتعلق بحماية القروض (مصطفى واخرون، 2015، ص35)، كما منحت ألمانيا الاتحادية تونس قرضاً قيمتهُ ثمانون مليون مارك للمساهمة في انشاء بعض المشروعات في 20 كانون الأول من العام نفسه، التي تضمنتها الخطة الرباعية التونسية، كما تم التوقيع على أتفاق حكومي بشأن ألتعاون المالي في وزارة خارجية ألمانيا الاتحادية في بون داخل أطار برنامج عام 1974- 1975 (جبران، ص17).

أتضح من خلال القروض الطويلة الأمد رغبة الحكومة الألمانية في تطوير الاقتصاد التونسي وتحسينه، وكذلك من خلال فتح المانيا الاتحادية أبواب توظيف العمال التونسي بموجب اتفاقية التوظيف التي عقد عام 1965، سالف الذكر، وذلك من اجل ربط الاقتصاد التونسي بالاقتصاد الالماني للإحلال محل فرنسا سياسياً واقتصادياً لاسيما بعد اعلان استقلالها عن فرنسا، ولتصبح ألمانيا الاتحادية المصدر الاقتصادي الأول الذي اعتمدت عليه تونس.

ثانياً: ألمانيا الأتحادية ودورها في تعزيز العلاقات التونسية مع دول السوق الأوربية المشتركة

وفي أطار زيادة اعتماد تونس على ألمانيا الأتحادية، كان لهذه الأخيرة دوراً في محاولات عقد أتفاقيات بين تونس والسوق الأوربية المشتركة، وهذا ما وعد به السيد هانز جوزغن فنشافيسكي (Hans– GozgenVinshavsky) الأمين العام للحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني، اثناء زيارته لتونس في الخامس من كانون الثاني 1969، إذ وعد بصراحةً بأن تحتل تونس مكانة مشرفة بين الأعضاء المشتركين في السوق الأوربية المشتركة (مجلة دراسات افريقية، ، 1986، ص71–73)، والسبب في ذلك أنه كانت هناك رغبة ألمانية في توجيه أنظارها تجاة أفريقيا، لأن ذلك التوجه كان من خلال ضم بعض بلدان أفريقيا ومنهم تونس الى دائرة السوق الأوربية التي تؤمن قاعدة للمواد الأولية الدائمة، وبذلك كانت قد حققت ما فشلت فيه السياسات السابقة ، وضمت تلك البلدان بطريقة الأستعمار الحديث (الاستعمار الاقتصادي) (شامية، 1969، ص6).

ادركت ألمانيا الأتحادية، بل تيقنت أن السبيل الأقتصادي هو السبيل الأمثل، بل لا يوجد سواه، لأيجاد موطئ قدم لها في شمال أفريقيا .

كانت لتونس محاولات عديدة ومفاوضات مع أعضاء السوق الأوربية من أجل الوصول الى أتفاق خاص يضمن لها الانخراط، والمحادثات من أجل عقد الاتفاقيات مع دول أعضاء السوق الأوربية المشتركة، أذ كان هناك ومضة أمل بأن يتحقق ذلك في أذار عام 1970، بعد أزاله بعض المشاكل التي ثائرتها بعض أعضاء منظمة السوق الأوربية المشتركة، حول ألية الاتفاق من أن يتم بين تونس والبلدان الأعضاء في المنظمة (جريدة العمل التونسية، 1970)، لاسيما وان ألمانيا الأتحادية كانت لها رغبة كبيرة في أن تحقق تعاون اقتصادي مع تونس، بعد الاتفاق الخاص الذي أبرم بين تونس وبين المجموعة الاقتصادية الأوربية (شامية، 1973، ص1163).

وخلال زيارة وفد من ألمانيا الأتحادية برئاسة مدير القسم السياسي بوزارة الخارجية الألمانية في كانون الثاني عام 1970، أكدوا على صيغة دولية مشتركة تمثلت بعلاقة تونس بالمجموعة الأقتصادية الأوربية والعلاقات الثنائية وموضوع اليد العاملة التونسية في ألمانيا الأتحادية (شامية، 1973، ص1162).

كثيراً ما كانت تجري مفاوضات بين تونس والسوق الأوربية المشتركة لأجل أتمام اتفاقات وصفقات تجارية، فقد رفض وزير الاقتصاد الوطني التونسي الشاذلي العياري في 14 تموز عام 1973، أمتيازات عرضتها السوق الأوربية المشتركة، بالنسبة للفواكه ،والخضر المستوردة من تونس، والجزائر، والمغرب، وأعدوها غير مرضية إذ قال: " أن لامتيازات التي منحتها السوق الأوربية لإسبانيا و(إسرائيل) أفضل من تلك التي عرضتها على تونس، والمغرب، والجزائر " (نفسه، ص1163) لذلك دعى العياري في جلسة مغلقة للاجتماع السنوي للجنة المغاربية المشتركة للفاكهة والخضر الى تخفيف حدة التنافس بين البلدان الثلاثة، والى تنسيق الأسعار وتسويق الإنتاج الى بلدان المجموعة الأقتصادية الأوربية، بغية وضع حد لمزاحمة فرنسا وايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية (الجندوبي، ص12)،أعقبه قيام السيد العياري بأعلان بيان في بروكسل، وضح فيه عدم رضى تونس للمقترحات التي عرضتها السوق الأوربية المشتركة على تونس، لتصدير أنتاجها الزراعي الى بلدان السوق الأوربية ومنها

ألمانيا الأتحادية، في أعقاب الجولة الأولى من المفاوضات التي عقدت في يومي 27– 28 تموز 1973 (شامية، 1973، ص1162).

على الرغم من موافقة الطرفين على المحتوى العام للاتفاق الا أن تونس أبدت تحفظها أزاء الطبيعة غير المتكاملة لمقترحات السوق بالنسبة للسلع الزراعية، وشددت تونس على الأهمية الأساسية للصادرات الزراعية في اقتصادها، وفي ذات الوقت عرضت السوق الأوربية معاملة مفضلة لبعض الإنتاج الصناعي والزراعي واجرأت التعاون المالي، والاقتصادي، والفني، وإجراءات أخرى لمساعدة العمال التونسيين في بلدان السوق الأوربية المشتركة (الجندوبي، ص14_15).

ونتيجة لاختلاف الآراء بين الطرفين وعدم أتفاقهم، فشل الاتفاق بين الجانبين، الأ ان ألمانيا لم يرقها ذلك، وبذلت جهوداً كبيرة بين تونس والسوق الأوربية المشتركة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، إذ تم في نهاية العام 1973، أتفاق اقتصادي مرضي للطرفين (تقري سفارة الجمهورية العراقية، 1970، ص3).

مما سبق يتضح أن المانيا نجحت لدرجة كبيرة في تحقيق ما كانت ترنوا اليه في السوق التونسية أذ أنها رتبت لذلك، وتمكنت من تحقيقه بالفعل.

ثالثاً: العلاقات الدبلوماسية الألمانية– التونسية

لم يقتصر التعاون الألماني– التونسي على المجال الأقتصادي فقط، وإنما شمل ميادين أخرى كان لها أثر في تقوية العلاقات الألمانية– التونسية، ولعل أهمها العلاقات الدبلوماسية– السياسية– العسكرية (جريدة العمل التونسية، 1974)، فقام عدد من المسؤولين الألمان بزيارة تونس بغية تعزيز أواصر العلاقات بين الطرفين، منها زيارة عمدة مدينة برلين في العام 1962، وزيارة الرئيس التونسي الحبيب بو رقيبة ،ووزير خارجيتهُ الى جمهورية ألمانيا الأتحادية في العام 1968 (تقرير سفارة الجمهورية العراقية، 1969، ص6).

زار ويلي براندت مستشار حكومة ألمانيا الأتحادية، وعقيلتهُ الجمهورية التونسية في الثامن من كانون الثاني 1970، أذ قضا أسبوعين في جزيرة جربة، فضلاً عن زيارة بعض مناطق الجنوب التونسي، وكان محل استقبال، وترحيب من قبل الجانب التونسي، مسؤولين ومواطنين، تجلت من خلالها الصداقة الالمانية– التونسية، وكان لهذه الزيارة تأثير كبير على الشعب التونسي، لا سيما وأنها أتت في أعقاب الموقف النبيل الذي اتخذته حكومة ألمانيا الأتحادية تجاه تونس في محنة الفيضانات التي اجتاحت البلاد عام 1969، كانت المساعدات الألمانية متواصلة، شملت صنوف الإغاثة لمتضرري الفيضانات فضلاً عن مساعدات لأصلاح الأضرار التي تسبب بها الفيضانات، فضلاً عن تجديد ما تدمر من جسور، وطرق وغيرها (شامية، 1970، ص431).

أستغل مستشار حكومة ألمانيا الأتحادية الزيارة بأجراء سلسلة من المباحثات، أدت الى أتفاق في وجهات النظر حول تعزيز العلاقة بين البلدين المتمسكين بإقرار العلاقات الدولية على أسس تخدم السلم، والأمن، والتعاون، وأن زيارة ويلي براندت

مستشار حكومة المانيا الأتحادية الى تونس التي أستمرت أسبوعين، فأن دلت على شيء فأنها تدل على متانة العلاقات، وتبادل مشاعر التقدير والاحترام بين بلدهُ وبين الجمهورية التونسية (شامية، 1970، ص431).

لم تقتصر الزيارات على المسؤولين الألمان للجمهورية التونسية بل كان للسواح الألمان نصيباً في ذلك، أذ كانوا يقضون أجازتهم في المدن التونسية التي كانت تروق لهم، لما لها من شاطئ دافئ، ومدن تاريخية جميلة (المصدر نفسه)، لم تكن هذه الزيارة الوحيدة، وإنما كانت في سلسلة زيارات سابقة (جريدة العمل التونسية، 1974).

في ظل توطيد العلاقة بين البلدين، وجهت الحكومة التونسية دعوة الى السيد هانز جوزغن فينشافسكي لزيارة تونس للمدة من 31 أيار ولغاية الثاني من حزيران عام 1974، وذلك لحضور افتتاح المطبعة الجديدة للصحافة الحزبية التي أقيمت بمساعدة مالية من جمهورية المانيا الأتحادية، التقى السيد ويشنافسكي بالرئيس التونسي السيد الحبيب بورقيبة ، وبحضور الوزير الأول للجمهورية التونسية الهادي نويرة، ووزير الخارجية التونسي الحبيب الشطي والمعتمد لدى الوزير الأول محمد الصياح، و الأمين العام للحزب الاشتراكي الدستوري التونسي ومع عدد أخر من المسؤولين في الحكومة، ركز اللقاء على موضوع الحوار المقترح بين الدول العربية ، والأوربية، والوضع في الشرق والعلاقات بين تونس و جمهورية ألمانية الأتحادية (شامية، 1974، ص1732).

أعقب ذلك العديد من الزيارات الدبلوماسية بين البلدين، لتعزيز العلاقات بينهم، والمواقف السياسية، ففي 23 تشرين الاول عام 1974، زار وفد برلمان من الجمهورية التونسية ، وأستقبل من قبل السيد محمد الصياح، الوزير المعتمد الأول وأمين عام الحزب الاشتراكي الدستوري مثل الوفد الألماني الدكتور هاينز هويشن (Heinz Huichen) رئيس اللجنة الأقتصادية لمجلس مقاطعة نورد راين وستفاليا Nordrhein (westfalen) (التميمي، 2017، ص345).

وهكذا فأن تبادل الزيارات بين الدولتين عمقت الرغبة الحقيقية في العلاقات وتوطيدها لما لها من فائدة لكلا البلدين.

رابعاً: أثر القضية الفلسطينية في تنامي العلاقات الألمانية– التونسية

أثرت أزمة الشرق الاوسط والمتمثلة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي (الإسرائيلي)، وما خلفته حرب 1967 (تقرير سفارة الجمهورية العراقية، 1970، ص43) من أثار سيئة على الشعب العربي مواقف مشرفة للحكومة التونسية، في الوقت الذي وقفت فيه المانيا الاتحادية موقف الحياد من تلك الحرب، مما حدا بالعديد من الدول العربية لقطع علاقتها مع الحكومة الالمانية (تقرير سفارة الجمهورية العراقية، 1967، ص1_3).

أبدت الحكومة التونسية تفهمها للعلاقات الطبيعية بين حكومة ألمانية الأتحادية والكيان الصهيوني (شامية، 1970، ص523)، أخذة بنظر الاعتبار العوامل المؤثرة في سياستها كالتكفير عن جرائم النازية تجاه اليهود اثناء الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن أثر التطورات والتحديات المختلفة التي واجهت ألمانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الساحة

الدولية، وأن ذلك التفهم هو الذي حدا بالحكومة التونسية بعدم قطع علاقتها مع ألمانيا الأتحادية، خلافاً لمعظم الدول العربية الأخرى، في الوقت نفسه أكدت الحكومة التونسية على ألمانيا الأتحادية، بأن تكون أكثر توازناً بين الأعانة التي تقدمها الى (إسرائيل) والمساعدة التي تمنحها للبلدان العربية (المصدر نفسه، ص522).

صرح ألمستشار الألماني ويلي براندت في 28 تشرين الاول 1969 قائلاً: "بينت أنه علينا أن نرتبط بعلاقات دبلوماسية مع كل الأقطار وكلامي هذا صالح ايضاً بالطبع بالنسبة للبلدان العربية التي قطعت معنا العلاقات الدبلوماسية، وأننا مستعدون من ناحيتنا أن نرجع العلاقات الى ما كانت عليه غير أننا لانجبر أحداً على ذلك، مع أن التجربة بينت أن قطع العلاقات الدبلوماسية لا تعني قطع العلاقات الاقتصادية والثقافية" (وثائق فلسطينية، 1974، ص321)، وأضافه المستشار الألماني عن أملهُ في حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً متماشياً مع قرارات مجلس الامن (شامية، 1970، ص342) ولا سيما القرار الصادر في 22 تشرين الاول عام 1967(المصدر نفسه، ص340).

يظهر من فحوى هذا التصريح للمستشار الألماني ويلي براندت أنه بالرغم من اختلاف كل من ألمانيا الأتحادية والجمهورية التونسية في سياستها الدولية، و اختلاف مواقفها من القضايا العربية والدولية، لاسيما قضية الشرق الأوسط الا وهي القضية الفلسطينية، الأ أن ذلك لم يمنع استمرار العلاقات السياسية، و الدبلوماسية، والاقتصادية بين البلدين.

انتهزت الحكومة التونسية فرص مناقشة القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، و أظهرت حق الشعب الفلسطيني في أرضه، مؤكداً بأن أي تسوية للقضية الفلسطينية لا يمكن ان يتم الأ بمنح الشعب الفلسطيني حقهُ، وعلى الرغم من انتصارات (إسرائيل) العسكرية الأ أنها لا تستطيع أن تنعم بالأمن والسلام، لأن فلسطين من وجهة نظر الحكومة التونسية قد لا تستطيع ان تحقق انتصارات عسكرية، الا أنهم قادرون على مواصلة النضال ودون اي توقف، وفي الوقت ذاته بين الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة قائلاً: " قد تتمكن الدول العربية من استعادة أراضيها ولكنها لا تستطيع ازالة اسرائيل من الوجود "(شامية، 1971، ص342).

كما صرح الوزير الأول التونسي (رئيس الوزراء) الباهي الأدغم أثناء مأدبة أقيمت على شرف المستشار الألماني، بالتعاون المجدي بين البلدين والذي أمتد الى ميادين عديدة، وبأنها مبعث سرور عميق بالنسبة للتونسيين، وبين بانها شكلت دافعاً كبيراً للحرب وبدون هوادة ضد التخلف، و أضاف الأدغم بأن البلدان مُتبنين نفس القيم والمثل الأخلاقية التي يرتضيها الضمير العالمي، والتي تشكل الأساس التي ترتكز عليها المجموعة الأممية (جريدة العمل التونسية، 1971).

وفي نطاق السياسة الدولية، أتفق الطرفان جازمين أن لا سلامة للدول صغيرة كانت أم كبيرة، مادامت بعيدة عن عقلية تشمل العالم بأسرهُ، وتتلخص في أنصاف الأمم المهضومة والمحرومة من حقوقها الشرعية في الحرية والكرامة، وفي هذا السياق لم يُستبعد الأدغم من وجود حل لمشكلة فلسطين التي تزداد يوماً بعد يوم، وتُشكل خطورة كبيرة في الشرق الأوسط مهددة بذلك سلامة العالم اجمع، و تمثل الحل بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وبين بأن على المجتمع الدولي أن يسعى على حل هذه المشكلة التي مضى عليها أكثر من عشرون عاماً (جريدة العمل التونسية، 1970).

وأكد السيد الحبيب بورقيبة الأبن على أثر الزيارة التي قام بها الى ألمانيا الأتحادية في 12 أذار عام1970، على الوضع في المغرب العربي خاصةً ومنطقة البحر المتوسط عامةً، وانعكاسات أزمة الشرق الأوسط على توازن القوى في المنطقة، لا سيما منطقة البحر المتوسط، مؤكدا على ضرورة حل نزاع الشرق الأوسط حلاً سريعاً يقوم على أساس العدل، وذلك لما لهذه الأزمة من عواقب وخيمة على منطقة الشرق الأوسط، أذ أن ما حدث في المنطقة الذي كان الشعب الفلسطيني ضحيتها وتلك المظلمة كانت من وجهة نظر الحكومة التونسية لا يمكن تسويتها، وإيقاف النزاع في الشرق الأوسط، دون أن يظفر الشعب الفلسطيني بالحل الجذري والنهائي والحصول على حقوقهُ المشروعة (الشاذلي، 2003).

يتضح من هذا مدى سعي الحكومة التونسية، في وضع حلول للقضية الفلسطينية ، منتهزه كل الفرص، لقاء أو زيارة أو اجتماع مع الحكومة الألمانية، الأ وطرحت القضية الفلسطينية، على الرغم من الموقف المحايد لألمانيا.

وخلال الأزمة العالمية للنفط التي حدثت على أثر حرب تشرين 1973 (شامية، 1970، ص 1122-1123)، بين العرب واسرائيل واستخدام الدول العربية النفط كسلاح في المعركة ضد الدول التي أبدت تأييدها (لإسرائيل)، اذ كان لتنفيذ قرار (النفط سلاح في المعركة) من قبل الدول العربية المنتجة للنفط، الأثر الكبير على دول العالم كافة، الا أن الرئيس بورقيبة أكد بعد خروجه من قصر الإليزيه الفرنسي في 12 كانون الأول 1973، بعد مقابلة مع الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو (George Pompidou) قائلاً: " فرنسا وألمانيا الأتحادية وبريطانيا والنمسا، لن تعاني من نقص في النفط هذا العام " (جريدة النهار اللبنانية، 1973)، أراد الرئيس التونسي من هذا التصريح أن يؤكد بأن هذه الدول الأربعة لن تتعرض لمتاعب فيما يتعلق بأمدادها بالنفط خلال الأشهر المقبلة في عام ، 1974وحصل الرئيس التونسي على تأكيد لهذا التصريح بعد الاتفاق الذي حصل بين كل من الرئيس التونسي و الرئيس الجزائري هوار بومدين و الرئيس الليبي معمر القذافي هاتفياً (جريدة العمل التونسية، 1974).

في ظل تطور الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط على أثر حرب تشرين الأول 1973، اتفقت كل من ألمانيا الأتحادية ، والجمهورية التونسية على ضرورة أيجاد قاعدة متينة في نطاق الحوار العربي الأوربي يُساعد على توسيع نطاق التعاون بين بلدان المجموعة الأوربية والبلدان العربية على مدى طويل من أجل أحلال سلم دائم في منطقة الشرق الأوسط، كان هذا الاتفاق على أثر الزيارة التي قام بها السيد هانز جوزغن فيشنافسكي، كاتب الدولة البرلماني الى تونس في 31 أيار الى الثاني من حزيران عام 1974، بموجب دعوة وجهت له من قبل الحكومة التونسية (جريدة العمل التونسية، 1974).

وعلى أثر هذه الزيارة في 31 أيار 1973، أكد الطرفان على أجراء حوار بين الدول العربية والأوربية لمناقشة الوضع في الشرق الأوسط، كما أكد الطرفان على ضرورة أيجاد قاعدة متينة في نطاق الحوار العربي الأوربي، لما له من أثر من توسيع نطاق التعاون بين بلدان المجموعة الأوربية والبلدان العربية وعلى مدى طويل من جل إقرار السلم الدائم في منطقة الشرق الأوسط (شامية، 1969، ص5).

خامساً: العلاقات التونسية– الألمانية على مستوى التنظيمات الحزبية في كلا البلدين

حرصت الحكومة التونسية على أقامه علاقات جيدة مع قيادة الحزب الأشتراكي الديمقراطي الألماني، ففي الثالث من كانون الثاني عام 1969، زارا هانز جوزغن فيشنافسكي الامين العام للحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني ووزير الاقتصاد السابق (جريدة الحياة اللبنانية، 1969)، وأجتمع مع الرئيس التونسي السيد الحبيب بورقيبة، من أجل التعاون بين الحزب الأشتراكي الديمقراطي الألماني والحزب الاشتراكي الدستوري التونسي الحاكم (جريدة العمل التونسية، 1969)، وكانت تونس محط أعجاب السيد فيشنا فسكي في ميدان التنمية، وكان هدف الزيارة تطوير الاتصالات بين الحزب الأشتراكي الديمقراطي وبين الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي الحاكم (شامية، 1970، ص1122- 1123).

توالت الزيارات واللقاءات بين الحزب الأشتراكي الديمقراطي الألماني والحزب الأشتراكي الدستوري التونسي، ففي أيار عام 1970، حضر السيد الحبيب بورقيبة الأبن الأمين العام المساعد للحزب الأشتراكي الدستوري الحاكم، مؤتمراً للحزب الأشتراكي الديمقراطي الألماني في مدينة ساربروك الألمانية، عبر خلالها عن مشاعر الأخوة والصداقة التي يكنها للحزب الأشتراكي الدستوري التونسي الحاكم، كما أبدى ارتياحه للفعاليات أذ قال: "أن أشغال مؤتمر الحزب الديمقراطي الألماني ارتكزت أساساً على الفعالية والواقعية وهما صفتان ليستا غريبتين عنا بل العكس فأنهما مرتبطتان ارتباطا وثيقاً بعملنا وبذلك أدركنا أن الاغلبية تنظم هذين المبدئين عندما تخضع بعض المبادرات الى العاطفة الجامحة" (المصدر نفسه).

وهكذا أسهمت هذه العلاقات في تطوير مستوى التعاون على اختلاف أشكاله و ميادينه بين البلدين الصديقين.

الخاتمة

في ضوء ما تم تقديمه في سياق مادة الدراسة التي ركزت على تنامي العلاقات الألمانية – التونسية بعد خروج ألمانيا منكسرة من الحرب العالمية الثانية، وتصميمها لأعاده بناء وضعها الاقتصادي، والسياسي دفعها للانفتاح الخارجي، وأقامة علاقات مع جميع الدول لاسيما الأقتصادية، مدركة أن الاقتصاد هو مفتاح العلاقات ومستغلة بالوقت نفسه خروج فرنسا عدوها التقليدي من دول شمال افريقيا (دول المغرب العربي)، وسعي هذه الدول للتخلص من السيطرة الفرنسية حتى ولو كانت أسمية، أو اقتصادية، أي سعيها لأثبات استقلالها السياسي والاقتصادي مما أكدا هذا المسعى ألمانيا، التي عملت على تقوية علاقتها مع تلك الدول ومنها تونس والتي عدتها دولة لها وزنها في الشمال الافريقي، فسعت لأقامة علاقات وفق مستويات متعددة، وفي جميع المجالات وبالتالي أدى نمو هذه العلاقات وتطورها لتوحيد مواقف الدولتين في أغلب القضايا الدولية، وحتى في حالة اختلاف المواقف، لم يؤدي ذلك لقطع العلاقات بين الطرفين، بل لم يجعلوا ذلك سبباً لتوتر العلاقات بينهما، بالعكس من ذلك ازدادت تلك العلاقات قوة، وتصاعداً وعلى مختلف المستويات.

المصادر والمراجع

أولاً_ الوثائق العربية

1_ تقرير سفارة الجمهورية العراقية، في العاصمة تونس، رقم 6/ 8 / 140، في 30 نيسان عام 1969.

2_ تقرير سفارة الجمهورية العراقية، تونس، الرقم 145/1 في 24 أب عام 1973 .

3_ تقري سفارة الجمهورية العراقية، تونس، أفاق جديدة للتعاون بين تونس وألمانيا، الرقم الثاني من نيسان عام 1930 في 12 نيسان عام 1970 .

4_ تقرير سفارة الجمهورية العراقية، تونس، مساعدات متضرري الفيضانات، الرقم 9/ 1/ 19 في 10 تموز عام 1969 .

5_ تقرير سفارة الجمهورية العراقية، تونس، الموقف التونسي من عدم قطع المانيا الاتحادية لعلاقاتها مع (اسرائيل)، الرقم، سياسة / 128/1/9 في 28 أيار عام 1970 .

6_ تقرير سفارة الجمهورية العراقية، تونس، موقف تونس من حرب 1967، الرقم، سياسة 1/6 252 في 12 حزيران عام 1967 .

ثانياً_ الكتب العربية والمعربة

1_ سليم، محمد السيد، تطور السياسة الدولية في القرنيين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر الجديد، القاهرة، ط2، د.ت .

2_ مكريدس، روي، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، دار الكتب العربية، بيروت، 1966.

3_ راسل، دين، اضواء على سياسة امريكا الخارجية، ترجمة: محمد سعيد سلام، د.ن، القاهرة ، 1962 .

4_ ويبر، يورغن، موجز تاريخ ألمانيا الحديث، ترجمة، شفيق البساط، دار الحكمة ، لندن ، 2005 .

5_ القصاب، احمد، تاريخ تونس المعاصر (1881– 1956)، تعريب حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986 .

6_ أيفانز، غراهام ، نوينهام، جيفري، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية، 2004 .

7_ النعيمي، احمد نوري، تركيا وحلف الشمال الاطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، 1981 .

8_ جبران، سامي عاز، المشكلة الالمانية دراسة سياسة اقتصادية اجتماعية، د.ن، د.ت .

9_ شامية، جبران، الشؤون الاستراتيجية والتسلح، دار الأبحاث والنشر، شباط – أذار عام 1970 .

10_ ــــــــــــ، سجل العالم العربي، وثائق – احداث – أراء سياسية، دار الأبحاث والنشر، القاهرة، 1970 .

11_ الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت .

12_ الجمهورية التونسية، دائرة المعارف التونسية، الكراس الخامس، وزارة الثقافة، تونس، 1995 .

13_ الجندوبي، كمال، العلاقات التونسية – الأوربية ،الرؤيا ،المراهنات والأفاق، إصدارات الأورو– متوسطية للحقوق، 2017 .

14_ مصطفى واخرون، عبد اللطيف، اساسيات النظام المالي واقتصادات الأسواق المالية، د.ن، بيروت ، 2015 .

15_ عبد الرحمن جدوع التميمي، موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية الإسرائيلية 1947_1979، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2017 .

16_ منظمة التحرير الفلسطينية، وثائق فلسطينية 1967–1973، رقم الاجتماع 1382، التاريخ عام 1967، بيروت، 1974 .

17_ الشاذلي، سعد الدين، مذكرات حرب اكتوبر، دار بحوث الشرق الاوسط الامريكية، سان فرانسيسكو، 2003.

ثالثاً_ المراجع الاجنبية

_1Konrad Adenauer, Erinnerungen (1945– 1956), Stuttgart, 1965.

_2Sen. F, turken in Deutsch land (lebenzwischenzweikulturen), munchen, German, 1994.

_3Akgunduz. A, labour Migration from Turkey to western Europea 1960– 1974, printed and bound in great Britain by MPG, 1993.

رابعاً_ الصحف والمجلات

1_ جريدة العمل التونسية.

2_ جريدة الحياة اللبنانية.

3_ مجلة السياسة الدولية/ القاهرة.

4_ مجلة دراسات افريقية/ السودان.

خامساً_ مواقع الانترنيت

1_ جولة في صفحات تاريخ تقسيم المانيا وأعاده توحيدها، ايفا تولسي، ملف خاص، الذكرى الخمسون لبناء جدار برلين ... https://www.dw.com/ar/12/5/2019

Sources and references:

First_ Arabic documents

_1Report of the Embassy of the Republic of Iraq, in the capital Tunis, No. 6/8/140, on April 30, 1969.

_2Report of the Iraqi Embassy, Tunisia, No. 145/1 on August 24, 1973.

_3Report of the Embassy of the Republic of Iraq, Tunis, new horizons for cooperation between Tunisia and Germany, the second number of April 1930 on April 12, 1970.

_4Report of the Embassy of the Iraqi Republic, Tunis, Aid to Victims of Floods, No. 1/19/19 on July 10, 1969.

_5Report of the Embassy of the Republic of Iraq, Tunis, the Tunisian position on the failure of the Federal Republic of Germany to cut ties with (Israel), number, policy / 9/1/128 on May 28, 1970.

_6Report of the Embassy of the Iraqi Republic, Tunisia, Tunisia's position on the 1967 war, No. Policy 6/1 252 of June 12, 1967.

Second - Arabic and Arabized books

_1Salim, Mohamed El-Sayed, The Evolution of International Politics in the Nineteenth and Twentieth Centuries, New Dawn House, Cairo, 2nd Edition, Dr.

_2McCrides, Roy, Curricula for Foreign Policy in the Countries of the World, translated by Hassan Saab, Dar Al Kutub Al Arabiya, Beirut, 1966.

_3Russell, Religion, Spotlight on American Foreign Policy, translated by: Muhammad Said Salam, D.N., Cairo, 1962.

_4Weber, Jürgen, A Brief History of Modern Germany, translation, Shafiq Al-Bassat, Dar Al-Hikma, London, 2005.

_5Al-Qassab, Ahmed, Contemporary History of Tunisia (1881-1956), Hamadi Saheli Arabization, Tunisian Distribution Company, Tunis, 1986.

_6Evans, Graham, Newenham, Geoffrey, Dictionary of International Relations, Gulf Research Center, United Arab Emirates, 2004.

_7Al-Nuaimi, Ahmed Nouri, Turkey and the North Atlantic Treaty, The National Press, Amman, 1981.

_8Gibran, Sami Az, The German problem, a study of social policy, d.

_9Shamiya, Gibran, Affairs and Armament, publishing house, February - March 1970.

_10Al-Kayyali, Abdel-Wahab, Encyclopedia of Politics, Part 2, the Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, d.

_11Republic of Tunisia, Tunisian Department of Knowledge, fifth booklet, Ministry of Culture, Tunisia, 1995.

_12Al-Jendoubi, Kamal, Tunisian-European relations, the vision, bets and prospects, Euro-Mediterranean rights publications, 2017.

_13Mustafa and others, Abdellatif, Fundamentals of the Financial System and Economies of Financial Markets, D.N., Beirut, 2015.

_14Abd al-Rahman Jadou 'al-Tamimi, Iraq's official and popular position on the Arab-Israeli confrontations 1947_1979, Al-Moataz House for Publishing and Distribution, Amman, 2017.

_15Palestine Liberation Organization, Palestinian documents 1967-1973, meeting number 1382, date 1967, Beirut, 1974.

_16Al-Shazly, Saad Eddin, Memoirs of the October War, American Middle East Research House, San Francisco, 2003.

Third - foreign references

_1Konrad Adenauer, Erinnerungen (1945- 1956), Stuttgart, 1965.

_2Sen. F, turken in Deutsch land (lebenzwischenzweikulturen), munchen, German, 1994.

_3Akgunduz. A, labour Migration from Turkey to western Europea 1960- 1974, printed and bound in great Britain by MPG, 1993.

Fourth - newspapers and magazines

_1Tunisian Labor newspaper.

_2Lebanese newspaper Al-Hayat.

_3The Journal of International Politics / Cairo.

_4Journal of African Studies / Sudan.

Fifth - the websites

_1Tour of the pages of the history of the partition and reunification of Germany, Eva Tulsi, special file, the fiftieth anniversary of the construction of the Berlin Wall ...

https://www.dw.com/ar/12/5/2019